

القاهرة في 28 فبراير 2021

الأستاذة/ هبة الصيرفي
رئيس قطاع الإفصاح بالبورصة المصرية
تحية طيبة وبعد،

نود أن نحيط سيادتكم علماً بأن مجلس إدارة مصرفنا قد انتهى من انعقاده اليوم الموافق 28 فبراير 2021، وفيما يلي أهم القرارات التي اتخذها:

- تم اعتماد القوائم المالية (المجمعة وغير المجمعة) عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وحساب الأرباح والخسائر ومشروع توزيع الأرباح عن عام 2020، وتقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط البنك خلال نفس العام. كما اعتمد المجلس أيضاً نموذج تقرير حوكمة الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية والصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية (مرفق صورة).
 - فوض المجلس السيد رئيس مجلس الإدارة في دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد يوم الثلاثاء، الموافق 30 مارس 2021 وسوف يتم موافقة هيئتك الموقرة بصورة من الدعوة عند نشرها.
 - في ضوء ما أقره المجلس في اجتماعه بتاريخ 25 فبراير 2021، وبعد مناقشة الاستراتيجية الخاصة بالتوزيعات المعروضة على المجلس، وافق المجلس على عرض ما يلي على الجمعية العامة في اجتماعها القادم:
 - زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمليار سهم تمويلاً من الاحتياطي العام بمبلغ 10 مليار جنيه مصري، وتوزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة بواقع سهم لكل سهمين مع جبر الكسور لصغار المساهمين، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل المادتين 6 و7 من النظام الأساسي بما يعكس التغيير في رأس المال المصدر والمدفوع.
 - زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد (12.271.570) سهم والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع" والمعتمد من هيئة الرقابة المالية، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل المادتين 6 و7 من النظام الأساسي بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال المصدر والمدفوع. على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد موافقات الجهات المختصة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع التي اعتمدها الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ 15 مارس 2020.
- وفي إطار ما سبق، فوض المجلس السيد رئيس مجلس إدارة في اعتماد تقرير الإفصاح بغرض السير في إجراءات زيادات رأس المال السابق ذكرها، وفي اجراء أية تعديلات على تقرير الإفصاح والموافقة عليه واعتماده وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية.

نود التأكيد على أن الملخص الذي تم موافاة البورصة المصرية به يتضمن كافة الأحداث الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لأحكام لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وأن جميع ما لم يتم الإفصاح عنه يدخل في إطار المعلومات التي كفل القانون حماية سريتها بأحكام قواعد سرية حسابات البنوك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،



باسمين حميدة

مدير علاقات المستثمرين